



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

15 حزيران (يونيو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



تراجع عجز الميزان التجاري المصري 38.6 في المئة

في مايو (أيار) من 5.9 في المائة في أبريل (نيسان). وبلغ معدل التضخم صفراً في المائة عن الشهر السابق الذي سجل خلاله صعوداً بنسبة 1.3 في المائة. ووفق البنك المركزي المصري، انخفض التضخم الأساسي (الذي يستبعد السلع سريعة التحرك) في البلاد إلى 1.5 في المائة على أساس سنوي في مايو من 2.54 في المائة في أبريل. ويظل التضخم في النطاق الذي يستهدفه البنك المركزي عند تسعة في المائة تزيد ثلاث نقاط مئوية أو تنقصها.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشف الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع عجز الميزان التجاري 38.6 في المائة على أساس سنوي في مارس (آذار) إلى 2.69 مليار دولار.

ويحسب جهاز الإحصاء انخفضت الصادرات 18 في المئة إلى 2.24 مليار دولار في مارس، في حين تراجعت قيمة الواردات 30.6 في المائة إلى 4.93 مليار دولار. وتراجعت واردات المنتجات البترولية 70 في المائة والمواد الأولية من الحديد والصلب 8.9 في المائة.

إلى ذلك، تراجع تضخم أسعار المستهلكين بالمدن المصرية إلى 4.7 في المائة

zero per cent from the previous month, during which it recorded an increase of 1.3 percent.

According to the Central Bank of Egypt, core inflation (which excludes fast-moving goods) in the country fell to 1.5 percent year-on-year in May from 2.54 percent in April.

Inflation remains in the central bank's target range at nine percent, plus or minus three percentage points.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

The Egyptian Trade Balance Deficit Declined by 38.6%

The Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics revealed that the trade balance deficit declined by 38.6 percent year on year in March to reach \$2.69 billion.

According to the Statistics Authority, exports fell by 18 percent to \$2.24 billion in March, while imports fell by 30.6 percent to \$4.93 billion. Imports of petroleum products fell 70 percent and raw materials from iron and steel 8.9 percent.

In addition, consumer price inflation in Egyptian cities fell to 4.7 percent in May from 5.9 percent in April. The inflation rate was

ارتفاع احتياطي الجهاز المصرفي القطري

أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي، بلوغ إجمالي الاحتياطي النقدي لدى الجهاز المصرفي مع نهاية شهر مايو 109.6 مليار ريال مقارنة بـ 110.7 مليار ريال في أبريل الماضي، و87 مليار ريال في مايو 2019، ونحو 70.2 مليار في مايو 2018. ووفقاً للبيانات فقد استقرّ الاحتياطي الإجمالي الذي يشكل 36.5% من النقود الاحتياطية، في شهر مايو عند مستوى 40 مليار ريال، مقارنة بـ 40.5 مليار في أبريل، و36.5 مليار قبل سنة. في حين انخفض فائض الأرصدة الاحتياطية لدى البنوك، التي يتم إيداعها لدى مصرف قطر



المركزي، بنحو 1.75 مليار ريال إلى 17.12 مليار ريال مقارنة بـ 18.87 مليار في أبريل الماضي، و6.79 مليار ريال قبل سنة. وارتفع رصيد ودائع البنوك لدى مصرف قطر المركزي، بنحو 0.77 مليار إلى 26.88 مليار ريال مقارنة بـ 26.11 مليار في أبريل الماضي، و24 مليار ريال قبل سنة. ويقابل النقود الاحتياطية المشار إليها، ويساويها ما يُعرف بالموجودات المقابلة، وتتكون من: صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الموجودات المحلية.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرّف)

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

Upsurge of Qatari Banking System Reserves

Qatar Central Bank data showed that the total cash reserve at the banking system reached 109.6 billion riyals at the end of May, compared to 110.7 billion riyals in April, 87 billion riyals in May 2019, and about 70.2 billion in May 2018.

According to the data, the mandatory reserve, which constitutes 36.5% of the reserve money, stabilized in May at the level of 40 billion riyals, compared to 40.5 billion in April, and 36.5 billion a year ago. While the surplus reserves balance with banks, which are deposited with the

Qatar Central Bank, decreased by about 1.75 billion riyals to 17.12 billion riyals, compared to 18.87 billion last April, and 6.79 billion riyals a year ago.

The balance of bank deposits at Qatar Central Bank increased by about 0.77 billion to reach 26.88 billion riyals, compared to 26.11 billion last April, and 24 billion riyals a year ago. This corresponds to the reserve money referred to, equal to what is known as the corresponding assets, and it consists of: net foreign assets, and net domestic assets.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

"ستاندرد أند بورز" تمنح البنوك العالمية نظرة سلبية

30% من الرؤية المستقبلية للبنوك تحمل نظرة سلبية.

وتوقعت الوكالة أن نتائج تأثير فيروس كورونا على البنوك في كافة أنحاء العالم ستظهر في الربع الثاني 2020، ولكنها ترى أن التأثير الكامل للفيروس على جودة الأصول من المرجح أن يكون واضحاً في نهاية العام.

وأظهر التقرير أن غالبية إجراءات تخفيض التصنيف الائتماني التي قامت بها الوكالة، جاءت بسبب صدمة أسعار النفط التي يمكن أن تضعف الأوضاع التشغيلية للبنوك أو قد تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني للدول.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرّف)



كشفت وكالة ستاندرد أند بورز عن أن النظرة للبنوك حول العالم ما زالت سلبية، ليس بسبب فيروس كورونا المستجد فقط، ولكن بسبب صدمة أسعار النفط أيضاً. مبيّنة أن التأثير الكامل على البنوك سيظهر بنهاية العام، مع توقعات بحدوث نمو مستدام على المدى الطويل قريباً.

وأعلنت الوكالة عن أنّ نظرتها السلبية للبنوك في العالم، يعود إلى التأثير السلبي المتوقع لفيروس كورونا، والتأثير المحتمل طويل المدى على ربحية البنوك. مبيّنة أنها اتخذت نحو 212 إجراء تصنيفي ائتماني اتجاه البنوك التي تقوم بتغطيتها وذلك بهدف إيضاح تأثير فيروس كورونا المستجد وصدمة أسعار النفط على القطاع المصرفي بالعالم، وذلك منذ بدء هذه الأزمة، وهو ما نتج عنه أن

sector in the world, since the beginning of this crisis, which resulted in that 30% of the future vision of banks holds a negative view.

The agency expected that the results of the impact of the Coronavirus on banks worldwide will appear in the second quarter of 2020, but it considers that the full impact of the virus on the quality of assets is likely to be evident at the end of the year.

The report showed that the majority of the agency's credit rating reduction measures came due to the oil price shock, which could weaken the operating conditions of banks or lead to a lower credit rating for countries.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

Standard & Poor's Grants the Global Banks a Negative Outlook

Standard & Poor's revealed that the view of banks around the world is still negative, not only due to the emerging Coronavirus, but also due to the shock of oil prices. Indicating that the full impact on banks will emerge at the end of the year, with expectations of sustainable growth in the long term soon.

The agency announced that its negative outlook for banks in the world is due to the expected negative impact of the Coronavirus, and the potential long-term impact on the profitability of banks. Indicating that it has taken about 212 credit rating measures towards the banks that it covers, with the aim of clarifying the impact of the emerging Coronavirus and the shock of oil prices on the banking

■ تراجع حجم التبادل التجاري في تونس

كشف المعهد التونسي للإحصاء (معهد حكومي) عن تراجع المبادلات التجارية مع الخارج خلال الشهر الماضي، حيث شهدت الصادرات التونسية تراجعاً بنسبة 37.1 في المائة خلال شهر مايو (أيار) الماضي، ولم تتجاوز حدود 2.4 مليار دينار تونسي مقابل 3.8 مليار دينار خلال نفس الشهر من عام 2019.

ويعود هذا التراجع إلى انخفاض على مستوى نظام التصدير الكلي، وهو يشمل قطاع النسيج

والملابس والجلد الذي تراجع بنسبة 32.4 في المائة، وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية حيث سجلت مبيعاته تقلصاً هاماً قدر بنحو 49.8 في المائة. كذلك شهدت صادرات قطاع الصناعات التحويلية انخفاضاً بنسبة



49.6 في المائة، أما قطاع الفوسفات ومشتقاته فقد تراجع بدوره بنسبة 17.8 في المائة، وعرف قطاع الطاقة انخفاضاً للصادرات بنحو 8.4 في المائة، فيما مثل قطاع المنتجات الفلاحية والغذائية نقطة مضيئة، إذ شهد تحسناً في الصادرات بنسبة 16.4 في المائة.

في المقابل سجلت الواردات التونسية تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفضت خلال الشهر الماضي بنسبة لا تقل عن 34.5 في المائة، وكان

التراجع أكثر حدة خلال شهر أبريل (نيسان) الماضي إذ انخفضت الواردات بنحو 46.8 في المائة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

■ The Volume of Trade Exchange Decreased in Tunisia

The Tunisian Institute of Statistics (government institute) revealed a decline in trade exchanges with abroad during the past month, as Tunisian exports witnessed a decline of 37.1 percent during the last month (May), and did not exceed the limits of 2.4 billion Tunisian dinars compared to 3.8 billion dinars during the same month of 2019.

This decline is due to a decrease in the level of the total export system, which includes the textile, clothing and leather sector, which decreased by 32.4 per cent, and the mechanical and electrical industries sector, where its sales recorded a significant contraction estimated at 49.8 per cent. Likewise, the exports of the manufacturing sector

witnessed a decrease of 49.6%, while the phosphate and derivatives sector declined in turn by 17.8%, and the energy sector experienced a decrease in exports of about 8.4%, while the agricultural and food products sector represented a bright spot, as it witnessed an improvement in exports by 16.4% percent.

On the other hand, the Tunisian imports witnessed a noticeable decline, as it decreased during the last month by at least 34.5%, and the decline was more severe during the month of April, as imports decreased by 46.8%.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

■ تدهور عجز موازنة المغرب بسبب فيروس كورونا

كشفت بيانات صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، عن تدهور عجز موازنة المغرب بسبب جائحة فيروس كورونا، في ظل انخفاض حاد للإيرادات الضريبية، مقابل ارتفاع إجمالي الإنفاق، رغم اللجوء إلى خفضه على الاستثمار العمومي.

ووصل عجز الموازنة عند الأخذ بعين الاعتبار رصيد صندوق مكافحة جائحة كورونا، إلى 2.55 مليار دولار في نهاية مايو/ أيار

الماضي، بزيادة نسبتها 31 في المائة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وعند عدم احتساب رصيد صندوق مكافحة كورونا، الذي وصلت مخصصاته إلى حوالي 3.2 مليارات دولار منذ انتشار الفيروس، يقفز عجز الموازنة إلى 4.36 مليارات دولار، بارتفاع نسبة 124 في المائة.



ويعود السبب في هذا التدهور بحسب وزارة الاقتصاد، إلى تباطؤ استيفاء إيرادات الجبائية، في شهري إبريل/ نيسان ومايو/ أيار، إذ وصلت في هذين الشهرين إلى 2.3 مليار دولار، مقابل 3.2 مليارات دولار خلال هذين الشهرين من العام الماضي.

في المقابل ارتفعت النفقات العادية بنسبة 10 في المائة في الخمسة أشهر الأولى من العام

الجاري، أي بنحو مليار دولار، بسبب زيادة نفقات أجور الموظفين بـ 540 مليون دولار ونفقات السلع والخدمات 450 مليون دولار.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

■ Deterioration of Morocco's Budget Deficit Due to the Coronavirus

The data issued by the Moroccan Ministry of Economy, Finance and Administration Reform revealed the deterioration of Morocco's budget deficit due to the Coronavirus pandemic, in light of a sharp decrease in tax revenues, compared to a rise in total spending, despite resorting to reducing it on public investment.

The budget deficit when taking into account the balance of the Corona pandemic control fund reached 2.55 billion dollars at the end of last May, an increase of 31 percent, compared to the same period last year. When the anti-Corona fund balance is not counted, whose allocations have reached about \$3.2 billion since the virus spread, the budget deficit jumps to \$4.36 billion, an increase of 124

percent.

The reason for this deterioration, according to the Ministry of Economy, is the slowdown in the collection of revenues in April and May, where they reached \$2.3 billion in these two months, compared to \$3.2 billion during the same two months of last year.

On the other hand, regular expenses increased by 10 percent in the first five months of this year, or about one billion dollars, due to an increase in employee wages expenses by 540 million dollars, and goods and services expenses 450 million dollars.

Source (The New Arab Newspaper, Edited)